



أثر السياسات النقدية والمالية على بعض مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2018

The Impact of Monetary of Fiscal Policies on Certain Indicators of Internal Balance in Algeria an Analytical and Econometric Study During the Period 1990-2018

مقراني عبد العزيز

جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر

a.umbb@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2021/03/19

بن عمرة عبد الرزاق*

جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر

a.benamra@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2020/12/01

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر السياسات النقدية والمالية على بعض مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال وصف المفاهيم العامة لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية والتوازن الداخلي. والمنهج التحليلي من خلال تحليل الوضعية النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018. والمنهج التجريبي. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج حيث أشارت نتائج اختبار ADF أن جميع المتغيرات مستقرة إما عند المستوى أو عند الفرق الأول وبناء على ذلك تم الاعتماد على منهجية ARDL أين أشارت نتائج اختبار الحدود إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل. كما توصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية ذات فعالية نسبية في التأثير على النمو الاقتصادي وغير فعالة في التأثير على التضخم والبطالة. في حين السياسة المالية غير فعالة في التأثير على النمو الاقتصادي وذات فعالية نسبية في التأثير على التضخم والبطالة.

الكلمات المفتاحية: سياسة نقدية؛ سياسة مالية؛ توازن داخلي؛ اقتصاد جزائري؛ نموذج ARDL.

Abstract :

The study aims to determine and analyze the effects of some monetary and financial policies on certain indicators of internal equilibrium in Algeria. A descriptive approach has been adopted by defining the concepts of monetary and financial policy and internal equilibrium. We then proceeded to analyze the financial and monetary situation of the Algerian economy during the period 1990-2018. Finally, experimental method. The results obtained by the ADF method indicate that the variables are stable either at the level threshold or at the first difference. Following this, we resorted to the ARDL method. where the results of the examination of the limits indicate the existence of a long-term relationship. This also assumes that monetary policy acts effectively on economic growth and has no effect on inflation and unemployment, while financial policy is ineffective in relation to economic growth and relatively effective in relation to economic growth inflation and unemployment.

Key Words: Monetary Policy ; Fiscal Policy; Internal Balance; Algerian Economy; ARDL Model.

JEL Classification: E52, E62.

*مرسل المقال: بن عمرة عبد الرزاق (a.benamra@univ-boumerdes.dz)

المقدمة:

الجزائر كباقي الدول النامية، عانت من إختلالات اقتصادية ومالية ونقدية متعددة، بسبب أزمة البترول سنة 1986 وما نتج عنها من إختلالات عميقة على مستوى مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلية، نتيجة الارتفاع الحاد في حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين، بسبب تقلص موارد الدولة من عائدات الصادرات (بن علي، كتوش، 2004، صفحة 493)، وهذا راجع إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة والذي ترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية (Chibi, Benbouziane, & Chekhour, 2010, p. 5).

بدأت السلطات العمومية منذ بداية التسعينات بتطبيق مجموعة من الإصلاحات على نطاق واسع، مما يعتبر تراجعاً عن السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة لمدة ثلاث عقود (بطاهر، 2004، صفحة 180)، مست هذه الإصلاحات كل من السياسة النقدية والسياسة المالية، حيث تم تبني قانون النقد والقرض 90-10، ويعتبر أهم حدث ميز النظام المصرفي والمالي ابتداءً من سنة 1990، والذي أبرز دور النقد والسياسة النقدية (عايشي، 2006، صفحة 342)، ومن أجل تخفيف تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992 مع تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد وفسح المجال للمبادرة الخاصة (Chibi, Benbouziane, & Chekhour, 2010, p. 5).

إشكالية الدراسة: بناءً على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير كل من السياسات النقدية والمالية على بعض مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018؟.

فرضيات الدراسة:

- السياسة النقدية في الأجل الطويل فعالة في التأثير على التضخم وغير فعالة نسبياً في التأثير على النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر.

- السياسة المالية في الأجل الطويل فعالة في التأثير على النمو الاقتصادي والبطالة وغير فعالة نسبياً في التأثير على التضخم في الجزائر.

أهمية الدراسة وأهدافها: تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال المكانة التي تلعبها كل من السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي الكلي، لذلك تحاول هذه الدراسة معرفة كيفية تأثير السياسات النقدية والمالية على بعض مؤشرات التوازن الداخلي، مع إسقاط ذلك على واقع الإقتصادي الجزائري ومع تقييم فعاليتها عن طريق أدوات القياس الإقتصادي الممكنة. ومن بين أهم الأهداف التي تصبو إليها هذه الدراسة:

- التعرف على المفاهيم العامة لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية وكذا تطور أهم مؤشراتهما في الجزائر.

- التعرف على المفهوم العام للتوازن الداخلي وبعض مؤشراته.

- محاولة تقييم أثر السياسات النقدية والمالية على بعض مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر من الناحية القياسية.

منهج الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال وصف المفاهيم العامة لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية، بالإضافة إلى وصف المفهوم العام للتوازن الداخلي وبعض مؤشرات. والمنهج التحليلي من خلال تحليل الوضعية النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018. والمنهج التجريبي من خلال تطبيق وسائل القياس الإقتصادي الممكنة من أجل قياس أثر السياسات النقدية والمالية على بعض مؤشرات التوازن الداخلي. وفي هذه الدراسة سيتم الاعتماد على برنامج Eviews10.

I. مفاهيم عامة حول السياسات النقدية والمالية وتطور أهم مؤشراتهما:

1. مفهوم السياسة النقدية وتطور أهم مؤشراتها في الجزائر:

لقد ظهر مصطلح السياسة النقدية في الفكر الإقتصادي مع بداية القرن التاسع عشر، وقد تطور الاهتمام به مع تطور المراحل المختلفة للنظرية النقدية، فانتقل من المفهوم الحيادي، إلى المفهوم غير الحيادي، ثم إلى مرحلة تعظيم دور النقود والسياسة النقدية في النشاط الإقتصادي (بن قدور، ييرير، 2018، صفحة 34).

1.1 مفهوم السياسة النقدية:

هناك عدة تعاريف للسياسة النقدية صيغت جميعها من وجهة نظر معينة تخص الكاتب أو الباحث الإقتصادي في المشكلة النقدية والاقتصادية والمالية، والعلاقة التي تربطهم جميعاً في الإطار العام للاقتصاد (المهر، 1981، صفحة 175). ومن بين هذه التعاريف، أن السياسة النقدية هي:

– الفرع من السياسة الاقتصادية للدولة الذي يعني بإدارة وتنظيم مستوى النقود (أي السيولة)، وذلك ضمن إطار اقتصادي معين من أجل تحقيق أهداف معينة مثل السيطرة على التضخم، أو تحسين أوضاع ميزان المدفوعات، أو تحقيق مستوى معين للتوظيف أو تحقيق معدل نمو معين من الناتج القومي الإجمالي (هيكل، 1986، صفحة 573).

– التدخل (المباشر) المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية (قدي، 2005، صفحة 53).

– السياسة المرتبطة بالنقود والجهاز المصرفي، وتمثل الإجراءات والأدوات التي تؤثر في عرض النقود وإدارة حجم الائتمان وشروطه والبنك المركزي هو الجهة التنفيذية المسؤولة عن هذه السياسة ويعمل عادة وفق الصلاحيات المخولة له من قبل الحكومة (العيسى، قطف، 2006، صفحة 288).

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن السياسة النقدية تقوم على ثلاثة محاور أساسية، المحور الأول هو الهدف، ويعني المحافظة على الاستقرار الإقتصادي أو السعي لتحقيقه والمحافظة على معدل نمو جيد في إطار معدلات تضخم ملائمة ومستوى بطالة ملائم. في حين المحور الثاني هو الكيفية، والمقصود بها التحكم في عرض النقود باستخدام الأدوات الكمية والنوعية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة. أما بالنسبة للمحور الثالث هو

السلطة المختصة، ويقصد بها الجهة التي تقوم بوضع وتنفيذ السياسة النقدية التي ينبغي أن تتسق مع الأهداف الإقتصادية العامة (بن قدور، ييرير، 2018، صفحة 36).

2.1. تحليل تطور الكتلة النقدية كمؤشر عن السياسة النقدية في الجزائر:

عرفت السياسة النقدية في الجزائر تطورات كبيرة كانت تتماشى مع الحاجة والمستجدات التي تطرأ على الاقتصاد الوطني (بن قدور، ييرير، 2018، صفحة 285)، ومن أجل تتبع هذا التطور خلال فترة الدراسة سنركز على أهم مؤشر للسياسة النقدية ألا وهو الكتلة النقدية والتي تتكون في الجزائر من العرض النقدي (M_1) والودائع لأجل أو ما يعرف بشبه النقد (بوخاري، 2010، صفحة 260). عرفت الكتلة النقدية بالأسعار الجارية بمفهومها الواسع (M_2) نموا كبيرا في الحجم خلال فترة الدراسة 1990-2018 حيث انتقلت قيمة M_2 من 343005 مليون دج في عام 1990 إلى 16681704 مليون دج في عام 2018 أي تضاعفت بأكثر من 48 مرة. كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل 01: "تطور الكتلة النقدية (M_2) في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)"



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات: (بنك الجزائر) (الدويان الوطني للاحصائيات) (وزارة المالية).

لو تتبعنا تطور النمو السنوي للكتلة النقدية، فنجد أنه في المتوسط خلال فترة الدراسة سجلت الكتلة النقدية (M_2) معدل نمو سنوي حوالي تقريبا 15.06%، وسجلت أعلى نمو لها في عام 1998 بأكثر من 47.24%، في حين أنها سجلت أدنى مستويات نموها عام 2015 بما يقارب 0.13%.

2. مفهوم السياسة المالية وتطور أهم مؤشراتهما في الجزائر:

كانت السياسة المالية تترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة لمدة زمنية طويلة، إلا أنه مع تطور الحياة الاقتصادية وظهور مهام جديدة في المجالات الاقتصادية المختلفة وتطور دور الدولة الفعال كان لابد من تحديد تعريف دقيق ومحدد للسياسة المالية (الشمري، الراجحي والمسعودي، 2017، صفحة 16).

1.2 مفهوم السياسة المالية:

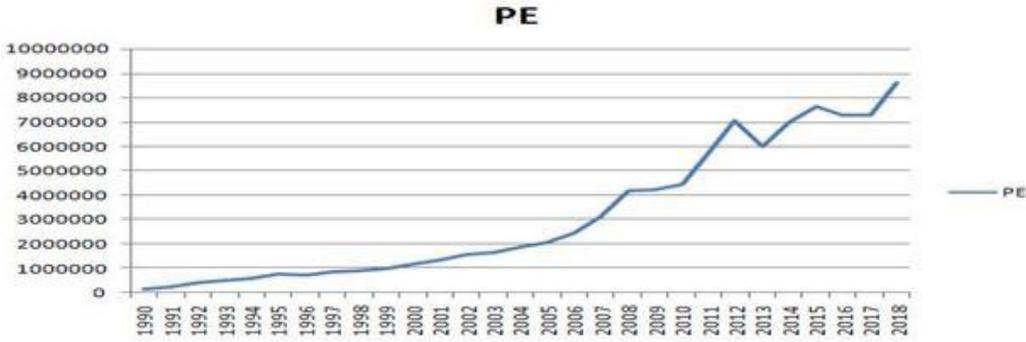
هناك عدة تعاريف للسياسة المالية، وهي ناتجة عن اجتهادات بعض المفكرين الاقتصاديين في هذا المجال، إلا أنها تدور في نفس المعنى، ويمكن إبراز البعض منها فيما يلي:

- هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات للدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وكذلك بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات (هيكل، 1986، صفحة 355).
- هي مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في أي دولة لتحقيق مجموعة من الأهداف المتفق عليها خلال فترة زمنية معينة (عبد المطلب، 2005، صفحة 41).
- تشير السياسة المالية إلى الجهود والمحاولات الحكومية المعتمدة لتحقيق التوظيف الكامل دون التضخم وذلك من خلال سياسة الإنفاق والسياسة الضريبية وسياسة الاقتراض العام (الحلاق، العجلوني، 2010، صفحة 263).
- من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريفها أنها صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق تنظيم الإيرادات العامة وتديريها وتخطيط الإنفاق العام من خلال الموازنة العامة للدولة في مرحلة معينة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية ومواجهة كافة الظروف المتغيرة (بن قدور، بيرير، 2018، صفحة 53).

2.2. تحليل تطور النفقات العامة كمؤشر عن السياسة المالية في الجزائر:

خلال كل مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر، كان للسياسة المالية الدور البارز في تحقيق الأهداف التنموية كصورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأداة من أدوات تنفيذ البرامج الحكومية (مراس، عيدوني وبن سماعين، 2015، صفحة 97)، ومن أجل تتبع تطور السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة سنركز على أهم مؤشر للسياسة المالية ألا وهو النفقات العامة، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 02: "النفقات العامة (PE) في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)"



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات: (بنك الجزائر) (الديوان الوطني للإحصائيات) (وزارة المالية).

يمكن تقسيم التحليل إلى ثلاثة مراحل أساسية وهي (عايب، 2010، صفحة 256):

- المرحلة الأولى (1990-1995): وهي مرحلة اتفاقات الاستعداد الائتماني، حيث أن تزايد النفقات العامة لم يكن بشكل كبير حيث تضاعف ثلاث مرات خلال هذه الفترة، وبلغ أقصى حد لها سنة 1995 حيث سجلت ما يساوي 759617 مليون دج، بمعدل نمو خلال الفترة يقدر بـ 43.97% ويرجع هذا في الأساس إلى تزايد نسب الإنفاق على الرواتب والأجور وإلى تسديد المديونية العمومية.

- المرحلة الثانية (1996-1999): وهي مرحلة الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي الرامية إلى تقليص النفقات العامة ورفع أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة، وهذا ما يفسر المنحى المنخفض لتزايد النفقات العامة، حيث بلغ معدل نمو النفقات العامة خلال هذه الفترة فقط 4.86% وهي نسبة منخفضة إذا ما قارناها بالفترة السابقة.

- المرحلة الثالثة (2000-2018): وهي مرحلة برامج الإنعاش الإقتصادي، حيث نلاحظ زيادة متسارعة للنفقات العامة التي انتقلت من 1178122 مليون دج سنة 2000 إلى 1888930 مليون دج سنة 2004 (برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي) وإلى 4246334 مليون دج سنة 2009 (برنامج دعم النمو الإقتصادي) وإلى 8628000 مليون دج سنة 2018 (برنامج الاستثمارات العمومية)، أي بمعدل زيادة وسطية قدرها 12.90% وما يفسر هذا التزايد هو تحسن أسعار النفط وقيام السلطات بتسطير برامج الإنعاش الإقتصادي التي تقوم على أساس ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد.

II. ماهية التوازن الداخلي:

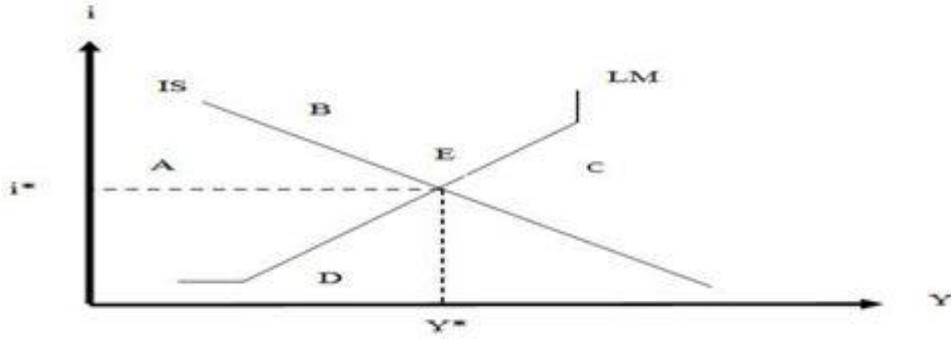
ينحصر التوازن الإقتصادي في مجالين أساسيين هما التوازن الداخلي والتوازن الخارجي ويعتبر تحقيق التوازن الإقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي، من أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السياسة الاقتصادية عموما والسياسات النقدية والمالية خصوصا (بن قدور، يبرير، 2018، صفحة 94).

1. مفهوم التوازن الداخلي:

يقصد بالتوازن الداخلي « تحقيق التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة والحفاظ على مستوى الأسعار المحلية» (عبد المطلب، 2013، صفحة 115)، حيث يتمثل في التساوي بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع والخدمات، أي تحقيق التوازن في كل الأسواق وفي نفس الوقت، والخطوة الناتجة عن عدم تحقيق هذا التوازن تتمثل في الارتفاع المستمر للأسعار (التضخم). ويرى معظم الاقتصاديين أن التوازن الداخلي متعلق بالاستخدام التام لعوامل الإنتاج مقارنة بالمستوى العام للأسعار، فالاستغلال الناقص لهذه العوامل سيترجم حتما في شكل بطالة ومعدل نمو اقتصادي منخفض والاستغلال المفرط لها سيؤدي إلى تراجع الإنتاجية (إرهاق العامل إهلاك الآلات) (بن قدور، يبرير، 2018، صفحة 94).

يتجسد التوازن الداخلي في نموذج IS-LM من خلال الدمج بين توازن سوق السلع والخدمات (IS) وتوازن سوق النقود (LM) (طويل، 2012، صفحة 242). كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 03: "التوازن الداخلي في نموذج IS-LM"

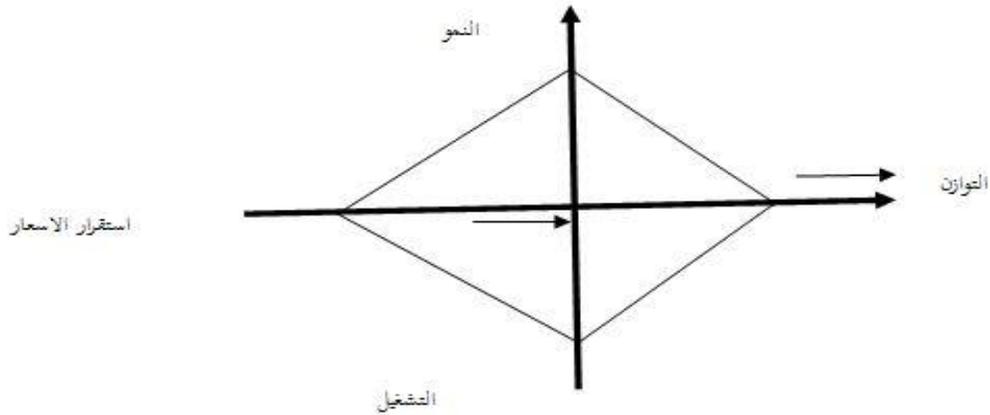


المصدر: (بن قدور، بيرير، 2018، صفحة 117).

حيث: سعر الفائدة (i^*) ومستوى الدخل (Y^*) عند النقطة (E) هما قيمتان تحققان التوازن الداخلي وكل النقاط خلاف هذه النقطة (A,B,C,D) تمثل وضع عدم توازن (بن قدور، بيرير، 2018، صفحة 118).

2. مؤشرات التوازن الداخلي: هناك عدة مؤشرات للتوازن الداخلي، وستقتصر دراستنا على بعض هذه المؤشرات، وذلك حسب العناصر التي يستجمعها مربع Kaldor والتي تمثل مؤشرات التوازن الإقتصادي بشكل عام والتوازن الداخلي بشكل خاص (بوهنة، بن عابد، 2011، صفحة 39)، كما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل 04: "مربع Kaldor السحري"



المصدر: (قدي، 2005، صفحة 53).

حيث تتمثل مؤشرات التوازن الداخلي في: مستويات التضخم، البطالة ومعدل النمو الإقتصادي الحقيقي المسجل دوريا (بوهنة، بن عابد، 2011، صفحة 39)، فالسياسة الاقتصادية مطالبة دائما بالعمل على التوفيق بين الأهداف المتعارضة (فريد مصطفى، سهير محمد، 2000، صفحة 41)، وللتوفيق بين تلك التعارضات يسعى متخذو القرار إلى اختيار السياسات التي تحقق أفضل الأهداف بأقل تأثيرات سلبية ممكنة على التوازن الإقتصادي (القطابري، 2011، صفحة 25).

III. قياس أثر السياسات النقدية والمالية على بعض مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر:

1. بناء نموذج الدراسة:

1.1. توصيف متغيرات الدراسة:

تم الاعتماد على بيانات سنوية لخمس متغيرات تم الحصول على بياناتها من قبل بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية، وهذه المتغيرات هي:

- المتغيرات الخارجية: الكتلة النقدية ويرمز لها بـ $M2$ ووحدة قياسها مليون دج كمؤشر عن السياسة النقدية؛ النفقات العامة ويرمز لها بـ PE ووحدة قياسها مليون دج كمؤشر عن السياسة المالية.

- المتغيرات الداخلية: وهي ثلاثة متغيرات تم اعتمادها كمؤشرات على بعض مؤشرات التوازن الداخلي: معدل نمو الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة ويرمز له بـ $TPIBr$ ووحدة قياسه % كمؤشر عن النمو الإقتصادي؛ معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك ويرمز له بـ $TCPI$ ووحدة قياسه % كمؤشر عن التضخم؛ معدل البطالة ويرمز له بـ TCH ووحدة قياسه % كمؤشر عن البطالة.

2.1. نتائج اختبار الإستقرارية:

لغرض التحقق من مدى إستقرارية المتغيرات محل الدراسة وبشكل أدق لابد من إجراء اختبار جذر الوحدة (ADF). وقبل ذلك، تم إدخال اللوغاريتم النبري على جميع المتغيرات ماعدا $TPIBr$ كونه يحتوي على مشاهدات قيمها سالبة من أجل إزالة الاتجاه العام في التباين (حشمان، 2010، صفحة 144) نتائج اختبار ADF موضحة في الجدول الموالي:

الجدول 01: "نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) لمتغيرات محل الدراسة"

اختبار ديكي- فولر (ADF) عند مجال الثقة 5%					
القرار	عند الفرق الأول		عند المستوى		المتغيرات
	القيمة المجدولة	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	القيمة المحسوبة	
I(0)	-3.60	-4.86	-2.97	-3.24	LM2
I(0)	-2.98	-4.38	-2.97	-3.29	LPE
I(1)	-1.95	-13.77	-2.98	-2.52	TPIBr
I(1)	-1.95	-7.89	-1.95	-1.41	LTCPI
I(1)	-1.95	-4.30	-1.95	-0.99	LTCH

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10.

يلاحظ من خلال الجدول 01 أنّ القيمة المحسوبة للمتغيرات $LM2$, LPE أصغر من القيمة المجدولة عند المستوى ومجال الثقة 5%. ومنه نرفض فرضية العدم ($H_0: \emptyset_1 = 1$) أي عدم وجود جذر الوحدة. وعليه هي متكاملة من الدرجة الصفر $I(0)$.

كما يلاحظ من نفس الجدول أنّ القيمة المحسوبة للمتغيرات $TPIBr$, $LTCPI$, $LTCH$ أكبر من القيمة المجدولة عند المستوى ومجال الثقة 5%، ومنه نقبل فرضية العدم ($H_0 : \emptyset_1 = 1$) أي وجود جذر الوحدة. وبعد إجراء الفرق الأول أصبحت المتغيرات مستقرة، حيث يلاحظ أنّ القيمة المحسوبة للمتغيرات $TPIBr$, $LTCPI$, $LTCH$ أصغر من القيمة المجدولة عند الفرق الأول ومجال الثقة 5%. ومنه نرفض فرضية العدم ($H_0 : \emptyset_1 = 1$) أي عدم وجود جذر الوحدة. وعليه فهي متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$.

3.1. صياغة نموذج الدراسة: بناء على نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) فإن جميع المتغيرات مستقرة إما عند المستوى أو عند الفرق الأول. وعليه النموذج المناسب بهدف قياس أثر السياسات النقدية والمالية على بعض مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر هو نموذج $ARDL$ ، الذي طوره كل من Pesaran سنة 1997 و Shinand and Sun سنة 1998 و Pesaran et Al سنة 2001 (دحماني، 2013، صفحة 16) وهو النموذج الأكثر ملاءمة للاستعمال مع حجم العينة المستخدمة في هذه الدراسة والمقدرة بـ 29 مشاهدة فقط.

يفترض نموذج $ARDL$ وجود حالة من التكييف في المتغير الداخلي للمتغيرات في المتغير الخارجي، والتي تتوزع على نطاق واسع من الزمن. فإذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير كافية فإن المتغيرات الخارجية يجب تضمينها في النموذج. وبذلك يظهر نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع $ARDL$ مزيجاً من نموذجين الانحدار الذاتي (AR) والابطاء الموزع (DL). إذ أن الابطاء الموزع يتمثل بوجود متغير داخلي يتأثر بمتغير خارجي وقيم متباطئة لمدة زمنية متعددة سابقة (العبدلي، سليمان، 2018، صفحة 290). ومن بين أهم مميزات هذا النموذج نذكر (حسين، حمادي، 2019، صفحة 132):

- لا يستلزم نموذج $ARDL$ أن تكون المتغيرات متكاملة من الرتبة نفسها أو من الرتبة الأولى بشرط أن لا تكون متكاملة من الرتبة الثانية.
- إمكانية تقدير الأجل الطويل والقصير في آن واحد، فضلاً عن إمكانية التعامل مع المتغيرات الخارجية في النموذج بفترات إبطاء زمنية مختلفة.
- أن نتائج تطبيقه تكون دقيقة في حالة كون حجم العينة صغيراً، فضلاً عن بساطة هذا النموذج في تقدير التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).
- إمكانية التمييز بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية في النموذج، والسماح بإختبار العلاقة بين المتغيرات الأصلية في المستوى بغض النظر فيما إذا كانت المتغيرات الخارجية هي متكاملة من الرتبة صفر أو متكاملة من الرتبة الأولى أو مزيج منهما.
- أن استخدام هذا النموذج يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الإرتباط الذاتي، مما يجعل المقدرات الناتجة كفؤة وغير متحيزة.
- أن نموذج $ARDL$ يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام.

- أن نموذج ARDL يعطي أفضل النتائج للمعاملات في الأجل الطويل، وأن إختبارات التشخيص يمكن الإعتماد عليها بشكل كبير.

بناء على ما سبق، يمكن تقدير نموذج ARDL وذلك وفق المعادلات التالية:

$$\Delta TPIB_r_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta TPIB_r_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_2 \Delta LM_2_{t-i} + \sum_{i=0}^d \beta_3 \Delta LPE_{t-i} + \alpha_1 TPIB_r_{t-1} + \alpha_2 LM_2_{t-1} + \alpha_3 LPE_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta LTCPI_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta LTCPI_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_2 \Delta LM_2_{t-i} + \sum_{i=0}^d \beta_3 \Delta LPE_{t-i} + \alpha_1 LTCPI_{t-1} + \alpha_2 LM_2_{t-1} + \alpha_3 LPE_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta LTCH_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta LTCH_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_2 \Delta LM_2_{t-i} + \sum_{i=0}^d \beta_3 \Delta LPE_{t-i} + \alpha_1 LTCH_{t-1} + \alpha_2 LM_2_{t-1} + \alpha_3 LPE_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث:

المعادلة (1): تمثل نموذج أثر السياسات النقدية والمالية على النمو الإقتصادي؛ المعادلة (2): تمثل نموذج أثر السياسات النقدية والمالية على البطالة. Δ تشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛ c الحد الثابت؛ P الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغيرات الداخلية؛ q الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني لمتغيرة الكتلة النقدية؛ d الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني لمتغيرة النفقات العامة؛ t اتجاه الزمن؛ $\beta_1, \beta_2, \beta_3$ معاملات العلاقة القصيرة الأجل (تصحيح الخطأ)؛ $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$ معاملات العلاقة طويلة الأجل؛ ε حد الخطأ العشوائي.

4.1. تحديد إشارة معاملات المتغيرات الخارجية:

في إطار النظرية الاقتصادية إذا كان الوضع الإقتصادي يعاني من ضغوط تضخمية (تضخم) تسعى السياسة الاقتصادية العامة للدولة إلى تخفيف حدة الضغوط التضخمية من خلال تخفيض حجم المعروض النقدي (سياسة نقدية انكماشية) ومن خلال تخفيض مستويات الإنفاق الحكومي (سياسة مالية انكماشية). أما إذا كان الوضع الإقتصادي يعاني من فجوة انكماشية (بطالة) فإنّ هدف السياسة الاقتصادية العامة للدولة سينصب على تحقيق قدر مناسب من الرواج الإقتصادي عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير تكون معاكسة لتلك الإجراءات المتخذة في أثناء فترات التضخم وذلك من خلال زيادة حجم المعروض النقدي (سياسة نقدية توسعية) ومن خلال زيادة حجم الإنفاق الحكومي (سياسة مالية توسعية) (الشمري، 2008، الصفحات 460-463).

بمعنى، كلما انخفض عرض النقود (الكتلة النقدية) والانفاق الحكومي (النفقات العامة) كلما أدى ذلك إلى انخفاض معدل التضخم. وكلما ارتفع عرض النقود (الكتلة النقدية) والانفاق الحكومي (النفقات العامة) كلما أدى ذلك إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ومعدل التشغيل (انخفاض معدل البطالة). وعليه، توجد علاقة طردية (إشارة موجبة) بين الكتلة النقدية (LM_2) والنفقات العامة (LPE) من جهة وبين كل من التضخم (LTCPI) والنمو الاقتصادي (TPIBr) من جهة أخرى. وعلاقة عكسية (إشارة سالبة) بين الكتلة النقدية (LM_2) والنفقات العامة (LPE) من جهة والبطالة (LTCH) من جهة أخرى.

2. تقدير نموذج الدراسة:

1.2. نتائج اختبار فترات الإبطاء المتلى:

قبل تقدير نموذج ARDL، يستلزم معرفة عدد فترات الإبطاء المتلى (p, q, d) في النماذج الثلاث. نتائج الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول 02: "نتائج اختبار فترات الإبطاء المتلى لمتغيرات محل الدراسة في النماذج الثلاث"

النموذج	فترات الإبطاء المتلى
(1)	(5,2,5)
(2)	(3,5,5)
(3)	(5,5,2)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق 01 المستخرجة من برنامج Eviews10.

2.2. نتائج اختبار الحدود: لاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك) بين المتغيرات الخارجية والداخلية في النماذج الثلاث، تم حساب إحصائية F كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول 03: "نتائج اختبار الحدود لنماذج الدراسة"

النتيجة	إحصائية (F) المجدولة (5%)		إحصائية (F) المحسوبة	النموذج
	الحد الأعلى	الحد الأدنى		
وجود علاقة توازنية طويلة الأجل	3.87	3.1	10.07	(1)
وجود علاقة توازنية طويلة الأجل	3.87	3.1	21.37	(2)
وجود علاقة توازنية طويلة الأجل	3.87	3.1	10.60	(3)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10.

يلاحظ من خلال الجدول 03 أن قيمة الإحصائية F المحسوبة هي أكبر من القيمة المجدولة للحد الأعلى والأدنى وفق الفرضية الثالثة لاختبار الحدود (Pesaran, Shin, (Unrestricted intercept and no trend & Smith, 2001, p. 300) في النماذج الثلاث عند مجال الثقة 5% مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الخارجية والمتغيرات الداخلية.

وبعد تقدير نموذج ARDL كما يظهر في الملحق 02 بلغت القوة التفسيرية للنماذج الثلاث حوالي (99.21%, 96.58%, 89.02%) على التوالي. وهي قوة تفسيرية جيدة.

3. تقييم النماذج المقدره قياسيا:

1.3. الاختبارات التشخيصية: للتأكد من جودة نموذج ARDL المستخدم في الدراسة، يستلزم إجراء الاختبارات التشخيصية الآتية:

الجدول 04: "نتائج الاختبارات التشخيصية لنماذج الدراسة"

الاحتمال			إحصاءه (F) المحسوبة			الاختبارات التشخيصية
النموذج (3)	النموذج (2)	النموذج (1)	النموذج (3)	النموذج (2)	النموذج (1)	
0.6844	0.0248	0.1858	0.40	7.29	2.16	Breusch- Godfrey Serial Correlation LM Test
0.8821	0.0166	0.4804	0.02	6.78	0.52	Heteroskedasticity Test ARCH
0.6311	0.7132	0.5676	0.25	0.15	0.36	Ramsey Reset Test

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10.

يلاحظ من خلال الجدول 04 أن الاحتمال المقابل لقيمة الإحصائية F المحسوبة في النماذج الثلاث وفي جميع الاختبارات التشخيصية أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية (5%)، ماعدا في النموذج (2) فيما يخص اختبار LM وARCH أين كان الاحتمال المقابل لقيمة الإحصائية F المحسوبة في هذين الاختبارين أقل من 0.05، وعليه نقبل فرضية عدم القائلة بخلو النموذج (1) و(2) من مشكلة الارتباط التسلسلي بالنسبة لاختبار Breusch- Godfrey Serial Correlation LM Test، وبثبات تبين حد الخطأ العشوائي في النماذج المقدره بالنسبة لاختبار Heteroskedasticity Test ARCH، وبصحة الشكل الدالي المستخدم في النماذج الثلاث بالنسبة لاختبار Ramsey Reset Test، في حين يعاني النموذج (2) من مشكلة الارتباط التسلسلي وعدم ثبات حد الخطأ العشوائي.

كما يتضح من خلال الملحق 03 قبول فرضية عدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعا طبيعيا إذ بلغت قيمة إحصائية Jarque- Bera (0.128859 ; 0.216764 ; 0.651497) بقيمة احتمالية (0.937602 ; 0.897285 ; 0.722095) في النماذج (1) و(2) و(3) على التوالي، وهي أكبر من 0.05.

2.3. نتائج اختبار الإستقرارية الهيكلية:

يلاحظ من خلال الملحق 04 أن إحصائية اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة وقعت داخل الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مجال الثقة 5%، ماعدا في النموذج (3) حيث وقعت إحصائية اختبار Cusum خارج الحد الأدنى. أما بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة وقعت إحصائية هذا الاختبار داخل

الحدود عند مجال الثقة 5% في النماذج الثالث. ويستدل من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النماذج بين نتائج الأجل الطويل.

4. نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل حسب نتائج اختبار الحدود، ينبغي الآن الحصول على مقدرات الأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ. كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول 05: "نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ"

المتغيرات									النموذج
CointEq(-1)			LPE			LM ₂			
الاحتمال	t المحسوبة	المعامل	الاحتمال	t المحسوبة	المعامل	الاحتمال	t المحسوبة	المعامل	
0.0000	-7.33	-2.31	0.0005	-5.32	-8.63	0.0003	5.58	8.36	(1)
0.0000	-10.84	-2.22	0.0002	6.61	2.99	0.0001	-7.49	-3.07	(2)
0.0000	-7.52	-1.65	0.0000	-14.91	-1.70	0.0000	11.94	1.11	(3)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10.

يلاحظ من خلال الجدول 05 أن معلمة تصحيح الخطأ CointEq(-1) ذات قيمة سالبة ومعنوية عند مجال الثقة 5%، وهذا ما يؤكد النتائج السابقة لاختبار الحدود فيما يخص وجود علاقة طويلة الأجل. أما بالنسبة لنتائج تقدير معلمات الأجل الطويل كانت كمايلي:

- بالنسبة للنموذج (1): يوجد أثر طويل الأجل إيجابي ومعنوي عند مجال الثقة 5% بين الكتلة النقدية والنمو الإقتصادي حيث أن زيادة الكتلة النقدية بحوالي 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 8.36%. في حين يوجد أثر طويل الأجل سلبي ومعنوي عند مجال الثقة 5% بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي حيث أن ارتفاع النفقات العامة بحوالي 1% يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 8.63%.

- بالنسبة للنموذج (2): يوجد أثر طويل الأجل سلبي ومعنوي عند مجال الثقة 5% بين الكتلة النقدية والتضخم حيث أن زيادة الكتلة النقدية بحوالي 1% تؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بنسبة 3.07%. في حين يوجد أثر طويل الأجل إيجابي ومعنوي بين النفقات العامة والتضخم عند مجال الثقة 5% حيث أن ارتفاع النفقات العامة بحوالي 1% يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بنسبة 2.99%.

- بالنسبة للنموذج (3): يوجد أثر طويل الأجل إيجابي ومعنوي عند مجال الثقة 5% بين الكتلة النقدية والبطالة حيث أن زيادة الكتلة النقدية بحوالي 1% تؤدي إلى زيادة معدل البطالة بنسبة 1.11%. في حين يوجد أثر طويل الأجل سلبي ومعنوي عند مجال الثقة 5% بين النفقات العامة والبطالة حيث أن ارتفاع النفقات العامة بحوالي 1% يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة 14.91%.

بناء على إشارة معلمات المتغيرات الخارجية في إطار النظرية الاقتصادية وعلى نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل يمكن القول أن السياسة النقدية ذات فعالية نسبية في التأثير على النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى الاعتماد على الجزائر على سياسة نقدية توسعية لدعم وتحفيز النمو من خلال تبنيتها لبرامج الإنعاش الاقتصادي خلال أغلب فترات الدراسة. إلا أنها غير فعالة في التأثير على كل من التضخم والبطالة. وهذا راجع إلى الاعتماد على الإصدار النقدي من اجل تغطية العجز في الميزانية دون وجود مقابل للكتلة النقدية وعدم اهتمام السلطات النقدية بسوق الشغل في الجزائر.

في حين السياسة المالية غير فعالة في التأثير على النمو الاقتصادي، وهذا راجع إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم التنوع في الاقتصاد. وذات فعالية نسبية في التأثير على كل من التضخم والبطالة، وهذا راجع إلى توجه الجزائر إلى سياسة توسعية بزيادة الإنفاق العمومي لانتعاش إيراداتها نظرا لارتفاع أسعار المحروقات، وذلك بعد تبني برامج الإنعاش الاقتصادي التي سطرت أهداف معينة من بينها تخفيض معدلات البطالة.

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة تحليل وقياس أثر السياسات النقدية والمالية على بعض مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- أشارت نتائج اختبار ديكي- فولر (ADF) أن جميع المتغيرات محل الدراسة مستقرة إما عند المستوى أو عند الفرق الأول. وعلى هذا الأساس تم الاعتماد على منهجية ARDL في تقدير نماذج الدراسة.

- أشارت نتائج اختبار الحدود في منهجية ARDL إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الخارجية والمتغيرات الداخلية.

- السياسة النقدية ذات فعالية نسبية في التأثير على النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى الاعتماد على الجزائر على سياسة نقدية توسعية لدعم وتحفيز النمو من خلال تبنيتها لبرامج الإنعاش الاقتصادي خلال أغلب فترات الدراسة. إلا أنها غير فعالة في التأثير على كل من التضخم والبطالة. وهذا راجع إلى الاعتماد على الإصدار النقدي من اجل تغطية العجز في الميزانية دون وجود مقابل للكتلة النقدية وعدم اهتمام السلطات النقدية بسوق الشغل في الجزائر.

- السياسة المالية غير فعالة في التأثير على النمو الاقتصادي، وهذا راجع إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم التنوع في الاقتصاد. وذات فعالية نسبية في التأثير على كل من التضخم والبطالة، وهذا راجع إلى توجه الجزائر إلى سياسة توسعية بزيادة الإنفاق العمومي لانتعاش إيراداتها نظرا لارتفاع أسعار المحروقات، وذلك بعد تبني برامج الإنعاش الاقتصادي التي سطرت أهداف معينة من بينها تخفيض معدلات البطالة.

على ضوء هذه النتائج نقترح التوصيات التالية:

- ترشيد الإنفاق الحكومي وتوجيهه نحو القطاعات المنتجة وإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتفعيل دور السياسة المالية لمواجهة التقلبات والصدمات النفطية.
- إصلاح القطاع المصرفي والمالي بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم في مجال النقدي والمالي خاصة التوجه نحو الرقمنة.
- تعزيز استقلالية بنك الجزائر عن وزارة المالية وذلك من خلال وضع السياسات بناء على اعتبارات اقتصادية بحتة.
- تجسيد إستراتيجية التنوع الاقتصادي وذلك من خلال الاهتمام أكثر على القطاعات الارتكازية والحساسة في الاقتصاد الوطني.
- ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وذلك من خلال المشاركة الكاملة بين السلطتين النقدية والمالية في صياغة وتنفيذ السياسة والرقابة على تأثيرها.

قائمة المراجع:

- الحلاق سعيد سامي، العجلوني محمد محمود. (2010). النقود والبنوك والمصارف المركزية. الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- الديوان الوطني للاحصائيات. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://www.ons.dz>
- الشمري فهد مغيثم حزيان، الراجحي محسن عبد الله، المسعودي توفيق عباس. (2017). السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة قياس وتحليل (المجلد 1). الاردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- الشمري ناظم محمد نوري. (2008). النقود والمصارف والنظرية النقدية. الاردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
- العبدلي سعد عبد نجم، سلميان هيفاء يوسف. (2018). تحليل العلاقة بين أسعار محصولي القمح والزر المستورد في العراق وأسعار النفط الخام وسعر الصرف باستخدام نموذج ARDL. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية.
- العيسى نزار سعد الدين، قطف ابراهيم سليمان. (2006). الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات. الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- القطايري محمد ضيف الله. (2011). دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية: نظرية- تحليلية- قياسية. الاردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- المهري خضير عباس. (1981). التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية: دراسة تحليلية موجزة في إطار النظرية الكينزية. السعودية: عمادة شؤون المكتبات.
- بطاهر علي. (2004). سياسة التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا (1).
- بن علي بلعوز، كتوش عاشور. (2004). واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الاصلاح. ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية. شلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

- بن قدور علي، يبرير محمد. (2018). السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي. الاردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- بنك الجزائر. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://www.bank-of-algeria.dz>
- بوخاري لولو موسى. (2010). سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي. لبنان: مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- بوهنة علي، بن عابد مختار. (2011). نمذجة فعالية الأداء المالي لقيادة السياسة الاقتصادية الدورية/ دراسة نقدية وميزانية عامة- المسار النموذج الغربي: واقع، رهانات ومقترحات. الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي. 2. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- حسين أحمد وهيب، حمادي عمر موسى. (2019). تقدير وتحليل محددات الاستهلاك العائلي في العراق للمدة (2004-2015). مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية.
- حشمان مولود. (2010). السلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ القصير المدى. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- دحماني محمد ادرويش. (2013). دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة. المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014. سطيف: جامعة فرحات عباس .
- طويل بهاء الدين. (2012). دور السياسات المالية والنقدية ضمن نموذج M- F. مجلة أبحاث اقتصادية وادارية.
- غايب وليد عبد الحميد. (2010). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية. لبنان: مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- عايشي كمال. (2006). أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية. مجلة العلوم الانسانية.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2005). اقتصاديات المالية العامة. مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2013). السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي. مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
- فريد مصطفى احمد، سهير محمد السيد حسن. (2000). السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- قدي عبد الحميد. (2005). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- مراس محمد، عيدوني حليلة، بن سماعيل مراد. (2015). ميزانية الدولة كأداة لضبط الاقتصاد الكلي - حالة الجزائر دراسة قياسية باستخدام نماذج VAR. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية.

• هيكل عبد العزيز فهمي. (1986). موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية. لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

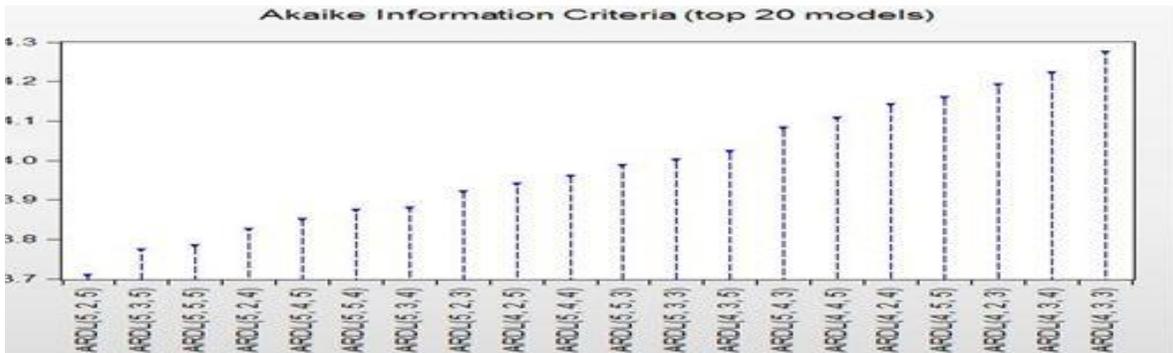
• وزارة المالية. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <http://www.mf.gov.dz>

- Chibi, A., Benbouziane, M., & Chekhour, M. (2010). the macroeconomic effects of fiscal policy shocks in algeria : an empirical study. economic research forum.
- Pesaran, H., Shin, Y., & Smith, R. (2001). Bounds Testing Approaches To The Analysis Of Level Relationships. Journal of Applied Econometrics.

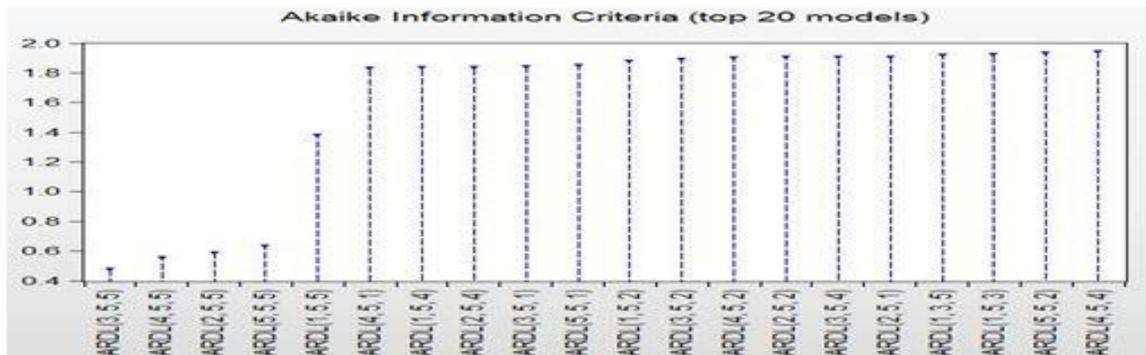
الملاحق:

الملحق 01: "نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلثي"

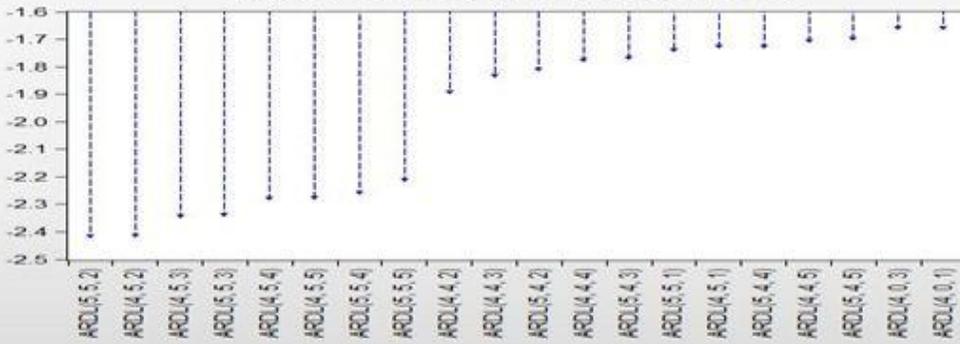
النموذج (1): أثر السياسات النقدية والمالية على النمو الإقتصادي



النموذج (2): أثر السياسات النقدية والمالية على التضخم



Akaike Information Criteria (top 20 models)



الملحق 02: "نماذج الدراسة المقدره"

النموذج (1): أثر السياسات النقدية والمالية على النمو الإقتصادي

النموذج (2): أثر السياسات النقدية والمالية على التضخم

Dependent Variable: TPIBR

Method: ARDL
Date: 03/19/19 Time: 18:14
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments
Maximum dependent lags: 5 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (5 lags, automatic): LM2 LPE
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 180
Selected Model: ARDL(5, 2, 5)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TPIBR(-1)	-0.324230	0.156309	-2.074293	0.0679
TPIBR(-2)	0.258549	0.123967	2.085618	0.0667
TPIBR(-3)	-0.293595	0.138374	-2.121755	0.0629
TPIBR(-4)	-0.619613	0.170341	-3.637477	0.0054
TPIBR(-5)	-0.331874	0.181748	-1.826014	0.1011
LM2	24.93631	6.293744	4.710624	0.0011
LM2(-1)	-22.42890	7.168716	-3.128719	0.0121
LM2(-2)	16.80444	5.347242	3.142637	0.0119
LPE	-3.995140	4.347512	-0.918943	0.3821
LPE(-1)	1.821236	3.937217	0.462569	0.6547
LPE(-2)	-3.341680	4.046613	-0.825797	0.4303
LPE(-3)	-9.909268	3.918212	-2.529028	0.0323
LPE(-4)	-0.630260	3.301601	-0.190607	0.8760
LPE(-5)	-3.977972	2.813331	-1.413972	0.1910
C	-0.807558	8.344086	-0.096782	0.9250
R-squared	0.890149	Mean dependent var	2.829167	
Adjusted R-squared	0.719269	S.D. dependent var	2.549250	
S.E. of regression	1.350596	Akaike info criterion	3.708289	
Sum squared resid	16.41943	Schwarz criterion	4.444572	
Log likelihood	-29.49946	Hannan-Quinn criter.	3.903625	
F-statistic	5.209209	Durbin-Watson stat	2.779150	
Prob(F-statistic)	0.008705			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

Dependent Variable: LTCPI

Method: ARDL
Date: 03/19/19 Time: 18:15
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments
Maximum dependent lags: 5 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (5 lags, automatic): LM2 LPE
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 180
Selected Model: ARDL(3, 5, 5)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LTCPI(-1)	-0.426776	0.172734	-2.470712	0.0387
LTCPI(-2)	-0.631920	0.161827	-3.904920	0.0045
LTCPI(-3)	-0.163654	0.124892	-1.310362	0.2264
LM2	-4.688451	1.303014	-3.598159	0.0070
LM2(-1)	-3.382741	1.684860	-2.031847	0.0766
LM2(-2)	-6.523552	1.499856	-4.349454	0.0024
LM2(-3)	3.735349	1.828868	2.042438	0.0754
LM2(-4)	-5.330351	2.128031	-2.504828	0.0367
LM2(-5)	9.375400	1.560191	6.047900	0.0003
LPE	2.269941	0.903344	2.501752	0.0368
LPE(-1)	2.942254	0.900012	3.269127	0.0114
LPE(-2)	2.456129	1.088291	2.256869	0.0540
LPE(-3)	1.525092	0.890617	1.712399	0.1252
LPE(-4)	0.600827	0.791757	0.758853	0.4697
LPE(-5)	-3.141040	0.900065	-3.232006	0.0007
C	12.31162	3.034068	4.057792	0.0036
R-squared	0.956783	Mean dependent var	1.410637	
Adjusted R-squared	0.901627	S.D. dependent var	0.870810	
S.E. of regression	0.273125	Akaike info criterion	0.476946	
Sum squared resid	0.596778	Schwarz criterion	1.262315	
Log likelihood	10.27655	Hannan-Quinn criter.	0.685305	
F-statistic	15.0531	Durbin-Watson stat	3.028295	
Prob(F-statistic)	0.000303			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

النموذج (3): أثر السياسات النقدية والمالية على البطالة

Dependent Variable: LTCH

Method: ARDL
Date: 03/19/19 Time: 18:30
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments
Maximum dependent lags: 5 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (5 lags, automatic): LM2 LPE
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 180
Selected Model: ARDL(5, 2)

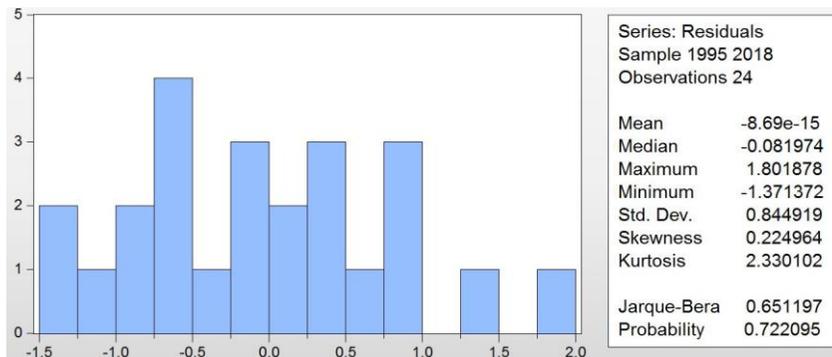
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LTCH(-1)	0.638616	0.174346	3.662929	0.0052
LTCH(-2)	1.403986	0.224003	1.803481	0.1048
LTCH(-3)	-0.888318	0.263573	-3.370297	0.0083
LTCH(-4)	-0.968848	0.225572	-4.295076	0.0020
LTCH(-5)	0.162732	0.180672	0.900702	0.3912
LM2	0.791183	0.263122	3.006904	0.0148
LM2(-1)	0.517030	0.340696	1.517571	0.1534
LM2(-2)	-0.219285	0.339505	-0.645896	0.5345
LM2(-3)	0.013787	0.342960	0.040200	0.9688
LM2(-4)	1.596840	0.387216	4.123900	0.0026
LM2(-5)	-0.859134	0.287011	-2.993389	0.0151
LPE	-3.266081	0.326003	-10.01946	0.0058
LPE(-1)	-0.858001	0.220827	-3.885391	0.0037
LPE(-2)	-0.787842	0.246239	-3.199487	0.0108
C	17.91782	3.395800	5.276465	0.0005
R-squared	0.992143	Mean dependent var	2.772345	
Adjusted R-squared	0.979921	S.D. dependent var	0.445913	
S.E. of regression	0.053185	Akaike info criterion	-2.416315	
Sum squared resid	0.335932	Schwarz criterion	-1.680031	
Log likelihood	43.99578	Hannan-Quinn criter.	-2.220979	
F-statistic	81.17837	Durbin-Watson stat	2.361306	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

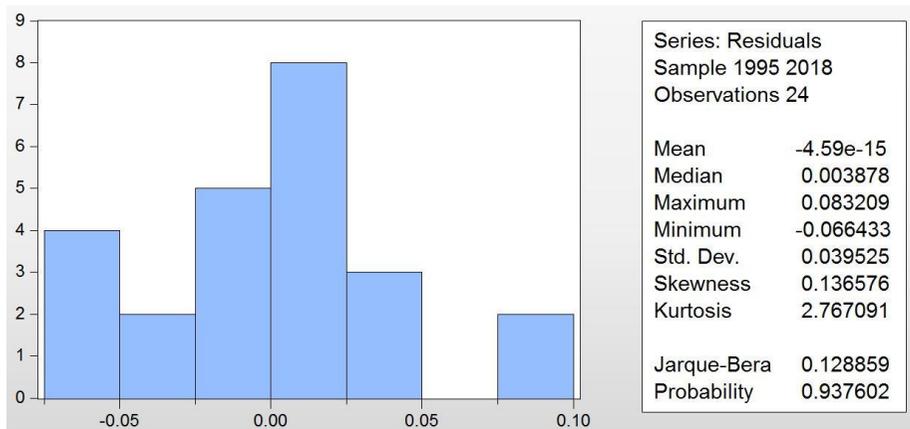
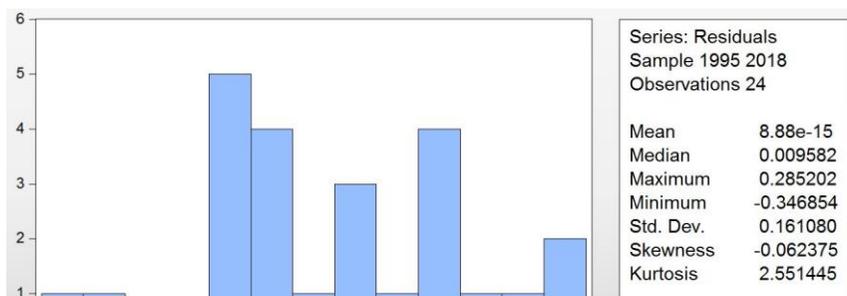
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10.

الملحق 03: اختبار "Jarque-Bera"

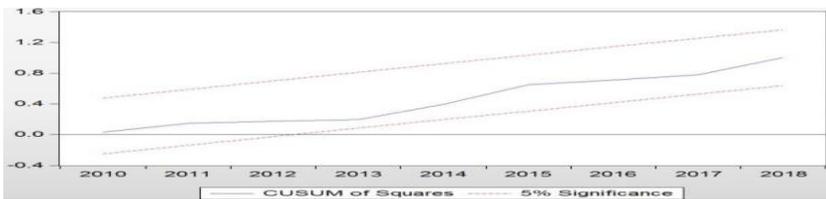
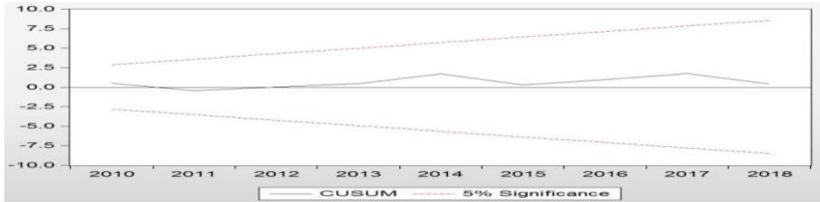
النموذج (1): أثر السياسات النقدية والمالية على النمو الإقتصادي



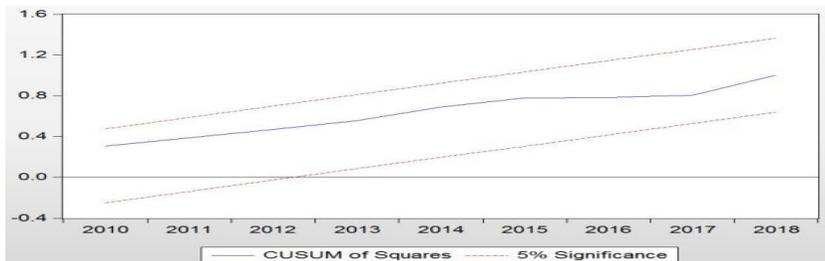
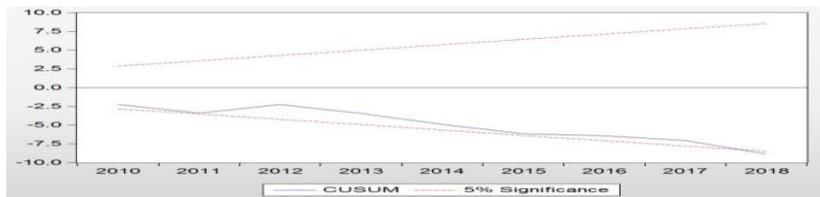
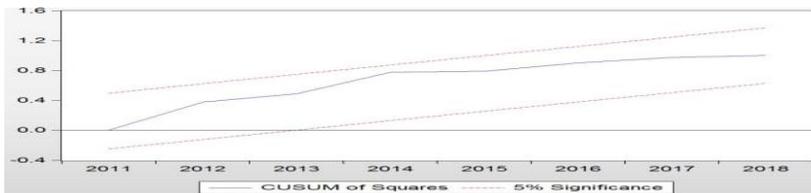
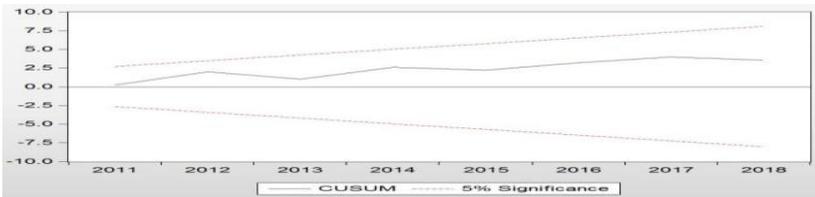
النموذج (2): أثر السياسات النقدية والمالية على التضخم



**الملحق 04: "نتائج اختبار الإستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج"
النموذج (1): أثر السياسات النقدية والمالية على النمو الإقتصادي**



النموذج (2): أثر السياسات النقدية والمالية على التضخم



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10.